

بعد فشل تطبيقها السلطات تراجع مشاريع ابن سلمان



وجاءت موجة الجدل بعد حديث مسؤولين اقتصاديين عن مراجعات هيكلية محتملة تشمل صناديق الاستثمار السيادي، وآليات التمويل، وأولويات الإنفاق، وهي تصريحات قرأها مراقبون باعتبارها اعترافاً ضمنياً بوجود تحديات هيكلية في تنفيذ الخطط الاقتصادية الطموحة التي تم الترويج لها منذ سنوات.

ويرى اقتصاديون أن الحديث عن "قرارات جريئة وغير تقليدية" لإعادة هيكلة الصناديق الاستثمارية قد يعكس محاولة استباقية لاحتواء ضغوط مالية متزايدة، خاصة في ظل التذبذب العالمي في أسواق الطاقة، وارتفاع كلفة المشاريع الضخمة، وتغيرات المناخ الاستثماري الدولي.

ويشير محللون إلى أن بعض المشاريع العملاقة واجهت بالفعل تأخيرات زمنية وتعديلات في الميزانيات، وهو أمر شائع في المشاريع الضخمة عالمياً، لكنه يكتسب حساسية أكبر في الحالة السعودية نظراً لارتباط هذه المشاريع مباشرة بالخطاب السياسي حول التحول الاقتصادي.

الشارع السعودي بين القلق والشك

على المستوى الشعبي، تظهر ردود فعل متباينة. ففي حين يرى بعض المواطنين أن إعادة الهيكلة خطوة طبيعية لتصحيح المسار، يتبنى آخرون نظرة أكثر تشاؤماً، معتبرين أن المصطلحات الاقتصادية الجديدة قد تمهد لإجراءات مالية أكثر صرامة مستقبلاً.

وتكشف متابعة النقاشات على منصات التواصل الاجتماعي عن مخاوف متزايدة من احتمال توسع الصرائب أو تقليص بعض أوجه الدعم الحكومي، خاصة في ظل التحولات التي شهدتها السياسات الاقتصادية خلال السنوات الماضية.

ويرى باحثون في الشأن الخليجي أن ما يحدث قد يكون جزءاً من مرحلة انتقال اقتصادي معقدة، حيث تسعى المملكة إلى التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع، وهو مسار تاريخياً واجه تحديات كبيرة في دول أخرى.

لكن منتقدين يعتبرون أن المشكلة لا تتعلق فقط بالتحديات الاقتصادية، بل بطريقة إدارة المشاريع الضخمة، والاعتماد الكبير على الإنفاق الحكومي، إضافة إلى الرهان على قطاعات جديدة لم تثبت بعد

قدرتها على تعويض العائدات النفطية بشكل كامل.

فجوات تمويلية وتحديات استثمارية

تشير تقديرات اقتصادية غير رسمية إلى أن بعض المشاريع الكبرى تحتاج إلى تدفقات استثمارية ضخمة على مدى سنوات طويلة، ما يخلق ضغوطاً على السيولة والتمويل، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً.

كما يواجه صندوق الاستثمارات السيادي تحديات تتعلق بتقلبات الأسواق العالمية، وهو أمر طبيعي بالنسبة لصناديق بهذا الحجم، لكنه ينعكس بشكل مباشر على الخطط التنموية طويلة المدى.

وأحد أكثر الملفات إثارة للجدل داخل النقاشات الشعبية يتمثل في المفارقة بين استمرار الإنفاق الكبير على قطاعات الترفيه والمشاريع السياحية، مقابل سياسات تقشفية أو إعادة توجيه للإنفاق في قطاعات خدمية تقليدية.

ويرى منتقدون أن هذه المعادلة تخلق فجوة في الثقة بين الخطاب الرسمي والواقع المعيشي، بينما تقول جهات رسمية إن الاستثمار في السياحة والترفيه يمثل جزءاً أساسياً من تنويع الاقتصاد وخلق وظائف جديدة.

يحذر خبراء من أن نجاح أي تحول اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على قبول المجتمع للإصلاحات، خاصة إذا تضمنت تغييرات في نمط الدعم الحكومي أو زيادة في الأعباء الضريبية.

ويشير هؤلاء إلى أن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بقدرة الحكومات على تحقيق توازن بين الإصلاح المالي والحفاظ على مستوى معيشة المواطنين.

ويرى مراقبون أن المرحلة المقبلة ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كانت إعادة الهيكلة ستنتج في إعادة ضبط المسار الاقتصادي، أم أنها ستكشف عن تحديات أعمق تتطلب تغييرات أكبر في النموذج الاقتصادي نفسه.

وفي ظل التحولات الإقليمية والعالمية السريعة، تبدو المملكة أمام اختبار معقد بين الحفاظ على زخم المشاريع الضخمة، وبين إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

ويجمع محللون على أن نجاح أي مشروع تحول اقتصادي طويل المدى لا يعتمد فقط على حجم الاستثمارات، بل على القدرة على بناء ثقة مجتمعية مستدامة، ومرونة في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

